مجلة القرار ®
للبحوث العلمية المحكّمة
مجلة شهرية علمية

العدد 32، المجلد II، السنة الثالثة | آب (أغسطس) 2026 | ربيع الأول 1448هـ
ISSN 3006-7294
مرخصة بموجب المشاع الإبداعي النسب 4.0 الدولية (CC BY 4.0)

التكامل الإقتصاديّ العربيّ ودوره في تحقيق التنمية المستدامة في ظل التحديات المناخيّة

إعداد: الباحث / حسن حميد إبراهيم | الجمهورية اللبنانية
طالب دكتوراه في الحقوق / القانون العام | الجامعة الإسلامية في لبنان
E-mail: Cap.ibrahim@outlook.com | https://orcid.org/0009-0009-6978-4556
إشراف: أستاذ دكتور / علي احمد خليفة | الجمهورية اللبنانية
دكتوراه في العلوم السياسية | الجامعة اللبنانية
E-mail: dr-alikhalifeh@hotmail.com | https://orcid.org/0009-0003-0097-8666
https://doi.org/10.70758/elqarar/11.32.11

تاريخ الاستلام: 2026/07/15	تاريخ القبول: 2026/08/06	تاريخ النشر: 2026/08/15

للاقتباس: إبراهيم، حسن حميد، (2026)، التكامل الإقتصاديّ العربيّ ودوره في تحقيق التنمية المستدامة في ظل التحديات المناخيّة، إشراف أ.د. علي أحمد خليفة، مجلة القرار للبحوث العلمية المُحكّمة، المجلد الحادي عشر، العدد 32، السنة الثالثة، ص–ص 244–267. https://doi.org/10.70758/elqarar/11.32.11

المُستخلص

تبحث هذه الدراسة في دور التكامل الإقتصادي العربي في تحقيق التنمية المستدامة في ظل التحديات المناخيّة والتحولات الإقتصاديّة والجيوسياسيّة المتسارعة. إذ تنطلق من فرضيّة مفادها أن تعزيز التكامل الإقتصادي يمثّل أداة إستراتيجيّة لتنسيق السياسات الإقتصاديّة والبيئيّة، وتطوير التجارة والاستثمار المشترك، ودعم الأمن الغذائي والطاقوي، ورفع القدرة التنافسيّة للإقتصادات العربيّة. كما تعتمد الدراسة المنهجين الوصفي والتحليلي لبيان العلاقة بين التغيّر المناخي والتنمية المستدامة، وتحليل واقع التنمية الإقتصاديّة العربيّة وإمكانات القوة الناعمة، ودراسة موقع الدول العربيّة في الإقتصاد العالمي في ضوء التحوّل الطاقوي. كما تناقش دور جامعة الدول العربيّة ومخرجات قمة جدّة للأمن والتنمية لعام 2022، وإنعكاسات صعود التكتلات الإقتصاديّة الكبرى على العمل العربي المشترك. وتخلص الدراسة إلى أنّ نجاح التكامل الإقتصادي العربي يرتبط بتطوير الأطر المؤسسيّة والتشريعيّة، وتفعيل الإتفاقيات الإقتصاديّة، وتعزيز الإستثمار في الطاقة النظيفة والتكنولوجيا، وبناء شراكات دولية تدعم التنمية المستدامة وتكرّس مكانة المنطقة العربيّة في الإقتصاد الدولي.

الكلمات المفتاحية: التكامل الاقتصادي العربي؛ التنمية المستدامة؛ التغيّر المناخي؛ العمل العربي المشترك؛ التكتلات الاقتصادية؛ قمة جدة للأمن والتنمية.

ElQarar®
Journal for Peer-Reviewed Scientific Research
Monthly scientific journal

Issue 32, Vol 11, Year 3 | July 2026 | Rabī' al-Awwal 1448 AH
ISSN 7294-3006
Creative Commons Attribution 4.0 International License (CC BY 4.0)

Arab Economic Integration and Its Role in Achieving Sustainable Development in the Face of Climate Challenges

Author: Researcher / Hassan Hamid Ibrahim | Lebanese Republic
PhD Candidate in Law / Public Law | Islamic University of Lebanon
E-mail: Cap.ibrahim@outlook.com | https://orcid.org/0009-0009-6978-4556

Supervised by: Prof. Dr. / Ali Ahmed Khalifa | Lebanese Republic
PhD in Political Science | Lebanese University
E-mail: dr-alikhalifeh@hotmail.com | https://orcid.org/0009-0003-0097-8666
https://doi.org/10.70758/elqarar/11.32.11

Received : 15/07/2026	**Accepted :** 06/08/2026	**Published :** 15/08/2026

Cite this article as: *Ibrahim, Hassan Hamid, (2026), Arab Economic Integration and Its Role in Achieving Sustainable Development in the Face of Climate Challenges, Supervised by: Prof. Dr. / Ali Ahmed Khalifa, ElQarar Journal for Peer-Reviewed Scientific Research, vol 11, issue 32, Third year, pp. 244-267. https://doi.org/10.70758/elqarar/11.32.11*

Abstract

This study analyzes the role of Arab economic integration in achieving sustainable development amid climate challenges and global economic and geopolitical transformations. It is based on the hypothesis that strengthening integration constitutes a strategic instrument for coordinating economic and environmental policies, developing intra-Arab trade and joint investments, consolidating food and energy security, and improving the competitiveness of Arab economies. The study adopts a descriptive and analytical approach to examine the relationship between climate change and sustainable development, the state of economic development in the Arab world, sources of soft power, and the position of Arab countries in the global economy in the era of energy transition. It also examines the role of the League of Arab States, the outcomes of the 2022 Jeddah Security and Development Summit, and the effects of the rise of major economic blocs on joint Arab action. It concludes that Arab economic integration requires more effective institutional and legal frameworks, the implementation of economic agreements, stronger regional coordination, and sustainable investment in clean energy, technology, and innovation.

Keywords: Arab economic integration; sustainable development; climate change; joint Arab action; economic blocs; Jeddah Summit.

مجلة القرار للبحوث العلمية المحكّمة
مجلة شهرية علمية
العدد 32، المجلد II، السنة الثالثة | آب (أغسطس) 2026 | ربيع الأول 1448هـ
ISSN 3006-7294
مرخصة بموجب المشاع الإبداعي النسب 4.0 الدولية (CC BY 4.0)

Résumé

Cette étude analyse le rôle de l'intégration économique arabe dans la réalisation du développement durable face aux défis climatiques et aux mutations économiques et géopolitiques. Elle part de l'hypothèse que le renforcement de l'intégration constitue un instrument stratégique pour coordonner les politiques économiques et environnementales, développer le commerce intra-arabe et les investissements communs, consolider la sécurité alimentaire et énergétique et améliorer la compétitivité des économies arabes. L'étude adopte une démarche descriptive et analytique afin d'examiner la relation entre changement climatique et développement durable, la situation du développement économique dans le monde arabe, les ressources du soft power et la place des États arabes dans l'économie mondiale à l'ère de la transition énergétique. Elle étudie également le rôle de la Ligue des États arabes, les conclusions du Sommet de Djeddah sur la sécurité et le développement de 2022 et les effets de l'essor des grands blocs économiques sur l'action arabe commune. Elle conclut que l'intégration économique arabe exige des cadres institutionnels et juridiques plus efficaces, la mise en œuvre des accords économiques, une coordination régionale renforcée ainsi que des investissements durables dans l'énergie propre, la technologie et l'innovation.

Mots clés : intégration économique arabe ; développement durable ; changement climatique ; action arabe commune ; blocs économiques ; Sommet de Djeddah.

ELQarar®
Journal for Peer-Reviewed Scientific Research
Monthly scientific journal
Issue 32, Vol II, Year 3 | July 2026 | Rabi' al-Awwal 1448 AH
ISSN 7294-3006
Creative Commons Attribution 4.0 International License (CC BY 4.0)

المقدمة

يشهد العالم في العقود الأخيرة تصاعداً ملحوظاً في التحديات البيئية، وفي مقدمتها التغير المناخي، الأمر الذي دفع المجتمع الدولي إلى تبني أطر قانونية وتنظيمية تهدف إلى الحد من ارتفاع درجة حرارة الأرض، كما هو الحال في اتفاقية باريس للمناخ عام 2015م والتي تُعد محطة مفصلية في مسار الجهود الدولية لمواجهة تغير المناخ، وجاءت تتويجاً لمسار طويل من الاتفاقيات والمؤتمرات الدولية، وتلتها مجموعة من الاجتماعات والاتفاقيات المتممة، من مؤتمر مراكش 2016م إلى مؤتمر باكو – أذربيجان 2024م. ولا يقتصر أثر هذه الجهود على الجانب البيئي فحسب، بل يمتد ليشمل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، مما يعزز الترابط بين السياسات البيئية والاقتصادية على حد سواء (اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ، 2015).

إشكالية البحث: تتمثل إشكالية هذا البحث في التساؤل الآتي:

إلى أي مدى يسهم التكامل الاقتصادي العربي في تعزيز التنمية المستدامة وتحقيق الاستقرار في ظل التحديات المناخية العالمية؟

أهمية البحث: تكمن أهمية هذا البحث في إبراز الدور الحيوي للتكامل الاقتصادي كآلية فعالة لتعزيز التعاون الدولي، وتحقيق التوازن بين متطلبات التنمية الاقتصادية والحفاظ على البيئة، إضافة إلى دوره في دعم الأمن والاستقرار الإقليميين.

أهداف البحث: يهدف البحث إلى تحليل إسهام التكامل الاقتصادي العربي في تحقيق التنمية المستدامة، وبيان علاقته بالاستقرار والأمن الاقتصادي والطاقوي، وتقييم دور المؤسسات العربية المشتركة في مواجهة التحديات المناخية والاقتصادية الدولية.

فرضيات البحث: يسهم التكامل الاقتصادي في تعزيز النمو الاقتصادي المستدام.

- يشكل التعاون الدولي أداة أساسية لمواجهة التحديات المناخية.
- يؤدي التكامل السياسي والاقتصادي إلى تعزيز الأمن والاستقرار بين الدول.

منهجية البحث: يقوم البحث على المنهج الوصفي كونه يعرض واقع التكامل الاقتصادي العربي وبيان أهميته في ظل المتغيرات المناخية والدولية، والمنهج التحليلي الذي يفسر العلاقة الجدلية المتبادلة بين السياسة والاقتصاد وتأثير التنافس الدولي على التكامل العربي وهو طرح تحليلي بامتياز.

صعوبات البحث: تتمثل أبرز الصعوبات في تشتت البيانات الاقتصادية والبيئية العربية، وتفاوت تواريخ تحديثها ومناهج إعدادها، وتشابك الأبعاد القانونية والاقتصادية والجيوسياسية للموضوع.

العدد 32، المجلد II، السنة الثالثة | آب (أغسطس) 2026 | ربيع الأول 1448هـ
ISSN 3006-7294
مرخصة بموجب المشاع الإبداعي النسب 4.0 الدولية (CC BY 4.0)

الدراسات السابقة: تناولت الأدبيات السابقة نظريات التكامل الاقتصادي، وتجارب التكتلات الإقليمية، وواقع العمل العربي المشترك، وتقارير التنمية والطاقة والمناخ. ويستفيد البحث من هذه الأدبيات مع إعادة ربطها بالتحديات المناخية والتحول الطاقوي ومخرجات قمة جدة للأمن والتنمية.

حدود البحث الموضوعية: التكامل الاقتصادي العربي.

بناءً على ما تقدّم سوف نقسم الدراسة إلى مبحثين رئيسيين:

- المبحث الأول: العلاقة بين التغير المناخي والتنمية المستدامة.
- المبحث الثاني: دور الدول العربية في الاقتصاد العالمي في ظل التحوّل الطاقوي.

ما يميّز هذه الدراسة عن غيرها:

تتميّز هذه الدراسة بجمعها بين التحليل القانوني والمؤسسي للتكامل العربي والتحليل الاقتصادي والبيئي للتحول الطاقوي، وبربطها بين متطلبات التنمية المستدامة ومخرجات قمة جدة وصعود التكتلات الاقتصادية الكبرى، بما يتيح قراءة متكاملة للفرص والتحديات التي تواجه العمل العربي المشترك.

ELQarar®
Journal for Peer-Reviewed Scientific Research
Monthly scientific journal
Issue 32, Vol II, Year 3 | July 2026 | Rabi' al-Awwal 1448 AH
ISSN 7294-3006
Creative Commons Attribution 4.0 International License (CC BY 4.0)

المبحث الأول: العلاقة بين التغير المناخي والتنمية المستدامة

يمثل التغير المناخي أحد أبرز التحديات التي تواجه التنمية المستدامة، حيث تؤثر التغيرات البيئية بشكل مباشر على الموارد الطبيعية والإنتاج الاقتصادي. وقد أكدت تقارير الأمم المتحدة أن الحد من ارتفاع درجات حرارة الأرض يسهم في تقليل المخاطر الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بالكوارث البيئية (الأمم المتحدة، 2021أ).

كما أن الالتزام الدولي بمخرجات قمة جدة للأمن والتنمية يعكس إدراكاً متزايداً بأهمية الربط بين الأمن البيئي والتنمية الاقتصادية (قمة جدة للأمن والتنمية، 2022). حيث انعقدت هذه القمة في مدينة جدة في المملكة العربية السعودية في 16 تموز 2022م، في سياق دولي وإقليمي بالغ التعقيد، تميز بتصاعد التنافس بين القوى الكبرى، وتداعيات الأزمة الأوكرانية، وازدياد التحديات الأمنية في منطقة الشرق الأوسط، وقد شاركت في القمة دول مجلس التعاون الخليجي إلى جانب كل من مصر والأردن والعراق، وبحضور رئيس الولايات المتحدة جو بايدن، مما يعكس البعد الاستراتيجي للقمة. وقد جاءت مخرجات هذه القمة:

1- في مجال الأمن الإقليمي:

أكدت القمة على مبدأ الأمن الجماعي، من خلال:

- دعم أمن واستقرار دول الخليج العربي.
- تعزيز القدرات الدفاعية المشتركة خصوصاً في مواجهة التهديدات غير التقليدية كالصواريخ الباليستية والطائرات المسيرة.

ويشير هذا التوجه إلى محاولة بناء نظام أمني إقليمي شبه جماعي، في ظل تراجع الانخراط العسكري المباشر للولايات المتحدة، والاعتماد المتزايد على «الشركاء الإقليميين».

2- في مجال الطاقة:

التأكيد على استقرار أسواق الطاقة العالمية، والتزام الدول المنتجة بدعم توازن العرض والطلب. وتعكس الطاقة الأهمية الجيوسياسية للمنطقة كمصدر رئيسي، خاصة في ظل تداعيات الحرب في أوكرانيا وأهمية مضيق هرمز الجيوسياسية، حيث شكلت الدول الخليجية عنصراً حاسماً في تحقيق الاستقرار أو التذبذب الطاقوي العالمي.

3- في مجال عدم الانتشار النووي:

- التشديد على منع انتشار الأسلحة النووية في المنطقة.
- دعم الحلول الدبلوماسية للأزمات المرتبطة بالبرنامج النووي الإيراني.

مجلة القرار ®
للبحوث العلمية المحكّمة
مجلة شهرية علمية
العدد 32، المجلد II، السنة الثالثة | آب (أغسطس) 2026 | ربيع الأول 1448هـ
ISSN 3006-7294
مرخصة بموجب المشاع الإبداعي النسب 4.0 الدولية (CC BY 4.0)

وهذا ما يظهر استمرار القلق الإقليمي من اختلال التوازن الاستراتيجي، مع تفضيل الحلول السياسية لتفادي التصعيد العسكري.

4- **في مجال الاقتصاد والتنمية:**

- تعزيز التعاون في مجالات الاستثمار والتنمية البيئية.
- ودعم التحول نحو الاقتصاد الأخضر والطاقة النظيفة.

حيث تؤكد هذه المخرجات على الانتقال التدريجي من الاقتصاد الريعي إلى اقتصاد متنوع انسجاماً مع الرؤى التنموية للدول الخليجية.

5- **في مجال الأمن الغذائي وسلاسل الإمداد:**

- معالجة آثار الأزمات العالمية على الغذاء والطاقة.
- تعزيز التعاون لضمان استقرار سلاسل الإمداد.

وتبرز هذه النقطة انعكاسات الأزمات الدولية على الأمن الإنساني، وليس فقط الأمن العسكري، ما يوسع مفهوم الأمن ليشمل أبعاده الاقتصادية والاجتماعية.

6- **في القضايا السياسية الإقليمية:**

- التأكيد على حل الدولتين في القضية الفلسطينية.
- دعم الاستقرار في العراق واليمن وسوريا.

وتعكس هذه البنود محاولة إعادة التأكيد على الثوابت العربية، مع السعي إلى تسويات سياسية للنزاعات الإقليمية.

تُمثل قمة جدة للأمن والتنمية استجابة للتحولات في النظام الدولي، ومحاولة لإعادة صياغة العلاقات العربية–الأمريكية وفق أسس جديدة تقوم على:

- الشراكة بدل الوصاية.
- تقاسم الأعباء المالية.
- التركيز على التنمية المستدامة.

تُظهر قمة جدة للأمن والتنمية أن الأمن والتنمية أصبحا مفهومين مترابطين لا يمكن فصلهما، وأن تحقيق الاستقرار في الشرق الأوسط لم يعد ممكناً من خلال المقاربة الأمنية التقليدية فقط، بل يتطلب مقاربة شاملة تدمج الأبعاد الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

المطلب الأول: أبعاد التكامل الاقتصادي العربي

تعد قضية التكامل الاقتصادي العربي من أبرز القضايا الاستراتيجية التي تشغل حيزاً هاماً في إطار

ELQarar®
Journal for Peer-Reviewed Scientific Research
Monthly scientific journal
Issue 32, Vol II, Year 3 | July 2026 | Rabi' al-Awwal 1448 AH
ISSN 7294-3006
Creative Commons Attribution 4.0 International License (CC BY 4.0)

العمل العربي المشترك، نظراً لما تفرضه التحولات الاقتصادية العالمية من تحديات متسارعة تفرض على الدول العربية إعادة النظر في آليات التعاون والتنسيق فيما بينها (جامعة الدول العربية، 2021). إذ لم يعد بالإمكان فصل الاقتصاد عن السياسة في ظل النظام الدولي المعاصر، حيث أضحى التداخل بينهما سمة رئيسية من سمات العلاقات الدولية، بحيث يؤثر كل منهما في الآخر بصورة مباشرة أو غير مباشرة (هيلد وماكغرو، 2007).

وفي هذا السياق، يلاحظ أن التأثير المتبادل بين الاقتصاد والسياسة يميل في كثير من الأحيان إلى ترجيح كفة الاقتصاد، إذ إن المصالح الاقتصادية والتجارية تشكل دافعاً رئيسياً لتوجيه السياسات الدولية وبناء التحالفات بين الدول (كروغمان وآخرون، 2018). فكلما تضررت المصالح الاقتصادية المشتركة، انعكس ذلك إيجاباً على طبيعة العلاقات السياسية، مما يسهم في تحقيق قدر أكبر من الاستقرار والتعاون بين الدول. وعلى العكس من ذلك، فإن التوترات السياسية غالباً ما تفرز آثاراً سلبية على الأداء الاقتصادي، سواء من خلال تقليص حجم التبادل التجاري أو عرقلة تدفقات الاستثمار (البنك الدولي، 2022أ).

وفي ضوء هذه المعطيات، يبرز التكامل الاقتصادي العربي كخيار استراتيجي لمواجهة التحديات المرتبطة بالعولمة الاقتصادية والتكتلات الإقليمية، حيث تسعى الدول إلى تعزيز قدراتها التنافسية عبر إنشاء تكتلات اقتصادية كبرى (بالاسا، 1961). ويكتسب هذا التوجه أهمية متزايدة في ظل اشتداد المنافسة الدولية على الموارد والتكنولوجيا، لا سيما في مجالات حيوية مثل الطاقة، سواء التقليدية (الأحفورية النفط، الفحم والغاز الطبيعي وهي غير متجددة) أو المتجددة (الطاقة الشمسية، طاقة الرياح، الطاقة المائية وهي متجددة ودائمة)، بالإضافة إلى التكنولوجيا النظيفة التي باتت تشكل محوراً أساسياً في الاقتصاد العالمي المعاصر. وللإبقاء على درجة حرارة الأرض وفق المستويات التي حددتها اتفاقية باريس، والمتمثلة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة (الأمم المتحدة، 2021ب) كما جاء في قمة جدة للأمن والتنمية (قمة جدة للأمن والتنمية، 2022).

وعليه، فإن تحقيق التكامل الاقتصادي العربي لا يقتصر على كونه هدفاً اقتصادياً بحتاً، بل يتجاوز ذلك ليشكل ركيزة أساسية لتعزيز المكانة السياسية للدول العربية في النظام الدولي، من خلال توحيد السياسات الاقتصادية وتنسيق الاستراتيجيات التنموية بما يحقق مصالح مشتركة ومستدامة . ومن هنا، فإن أي تقدم في مسار التكامل الاقتصادي العربي من شأنه أن ينعكس إيجاباً على مجمل العلاقات العربية – العربية، ويسهم في تقليص التبعية الاقتصادية وتعزيز الاستقلالية في اتخاذ القرار السياسي.

وقد أكدت الأدبيات الدولية، فضلاً عن مخرجات قمة جدة للأمن والتنمية، على الترابط الوثيق بين الاستقرار المناخي والنمو الاقتصادي، بما يعكس أهمية تبني سياسات تكاملية عابرة للحدود (وزارة الخارجية السعودية، 2022).

وفي هذا السياق، يبرز مفهوم التكامل الاقتصادي بوصفه إطاراً «مؤسسياً» واستراتيجياً يسعى إلى تعزيز أوجه التعاون بين الدول، من خلال إزالة العوائق التجارية وتنسيق السياسات الاقتصادية بما يفضي إلى تعظيم المنافع المشتركة (البنك الدولي، 2020). ويمكن تحليل هذا التكامل عبر بعدين رئيسيين:

مجلة القرار للبحوث العلمية المحكّمة
مجلة شهرية علمية
العدد 32، المجلد II، السنة الثالثة | آب (أغسطس) 2026 | ربيع الأول 1448هـ
ISSN 3006-7294
مرخصة بموجب المشاع الإبداعي النسب 4.0 الدولية (CC BY 4.0)

أولاً: البعد الاقتصادي:

ويتمثل في تعزيز فرص التعاون التجاري والاستثماري، وتوسيع الأسواق، وإعادة إحياء ديناميات التكامل التنموي، بما يشمل أيضاً الأبعاد الاجتماعية والثقافية التي تسهم في ترسيخ التنمية الشاملة (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2019). فالتكامل الاقتصادي لا يقتصر على التبادل التجاري، بل يمتد ليشمل بناء شبكات من الاعتماد المتبادل التي تدعم الاستقرار الاقتصادي على المدى الطويل.

ثانياً: البعد السياسي:

حيث يسهم التكامل في تعزيز الأمن والاستقرار بين الدول، إذ غالباً ما تنشأ التكتلات الإقليمية ليس فقط بدوافع اقتصادية، بل أيضاً استجابة لاعتبارات الأمن القومي والسلم الإقليمي (صندوق النقد الدولي، 2021). وفي هذا الإطار، تشير بعض الدراسات إلى أن غياب الأطر التكاملية قد يؤدي إلى ضعف في مستويات التعاون، ما يستدعي تدخلاً «مؤسسياً» عبر إنشاء مناطق جوار أو اتفاقيات تكامل إقليمي لضمان استدامة العلاقات الاقتصادية والسياسية (الاتحاد الأوروبي، 2018).

وعليه، فإن التجارة والاستثمار يشكلان ركيزتين أساسيتين في بناء التكتلات الاقتصادية، إذ يعملان كقوة دافعة لتعزيز الترابط بين الدول، وتدعيم الاستقرار، وتحقيق التنمية المستدامة في مختلف أبعادها (منظمة التجارة العالمية، 2022أ).

مما يقلل من احتمالات النزاعات ويعزز الاستقرار (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2019). كما تؤكد منظمة التجارة العالمية أن تحرير التجارة يسهم في تحقيق التنمية المستدامة على المستوى العالمي.

يتضح مما سبق أن التكامل الاقتصادي يشكل أداة استراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة ومواجهة التحديات المناخية، من خلال تعزيز التعاون الدولي وتنسيق السياسات الاقتصادية والبيئية. كما أن الربط بين البعدين الاقتصادي والسياسي للتكامل يسهم في تحقيق الاستقرار والأمن، مما يجعل من الضروري تبني استراتيجيات تكاملية أكثر شمولاً وفعالية في المستقبل.

فالتجارة والاستثمار أدوات محورية في تعزيز العلاقات الدولية، إذ يشكلان ركيزة أساسية في بناء وتدعيم الروابط السياسية بين الدول، بما يسهم في تحقيق الاستقرار والتعاون المشترك على المستويين الإقليمي والدولي (منظمة التجارة العالمية، 2022ب). وفي هذا الإطار، يبرز الوطن العربي بوصفه نطاقاً تتوافر فيه مقومات التكامل الاقتصادي بشكل متوازن، الأمر الذي لا يجعل هذا التكامل ممكناً فحسب، بل يمنحه طابعاً متميزاً مقارنة بتجارب التكامل الأخرى على الصعيد العالمي (جامعة الدول العربية، 2021).

ويعزى ذلك إلى ما يتمتع به الوطن العربي من موارد طبيعية استراتيجية، حيث تصنف ضمن أغنى مناطق العالم من حيث احتياطيات النفط الخام، إذ تستحوذ الدول العربية على ما يقارب 55.7% من إجمالي الاحتياطي العالمي المؤكد من النفط، إضافة إلى نحو 26.5% من احتياطيات الغاز الطبيعي، وذلك وفق بيانات عام 2020م (منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، 2020). وتعكس هذه المؤشرات أهمية المنطقة في معادلة الطاقة العالمية، وما يترتب عليها من فرص لتعزيز التكامل

ELQarar®
Journal for Peer-Reviewed Scientific Research
Monthly scientific journal
Issue 32, Vol II, Year 3 | July 2026 | Rabi' al-Awwal 1448 AH
ISSN 7294-3006
Creative Commons Attribution 4.0 International License (CC BY 4.0)

الاقتصادي الإقليمي. إلى جانب ذلك، يمتلك الوطن العربي قاعدة زراعية ضخمة، «حيث تقدر مساحة الأراضي القابلة للزراعة بنحو 197 مليون هكتار، فضلاً عن مساحات واسعة من المراعي الطبيعية التي تصل إلى حوالي 275.9 مليون هكتار، إضافة إلى الغابات التي تقدر بنحو 27.4 مليون هكتار» (منظمة الأغذية والزراعة، 2020). ويعد الوطن العربي سوقاً واسعة يقطنها نحو 436 مليون نسمة وهي سوق مؤهلة لتحقيق تكامل اقتصادي. وتشكل هذه الموارد مجتمعة قاعدة اقتصادية متكاملة يمكن توظيفها لتحقيق تنمية مستدامة وتعزيز الأمن الغذائي. وعليه، فإن توافر هذه المقومات الطبيعية والاقتصادية يعزز من فرص قيام تكامل اقتصادي عربي فعال، قائم على استثمار الموارد بشكل مشترك، وتنسيق السياسات الاقتصادية، بما يسهم في تحقيق التنمية الشاملة والاستقرار الإقليمي (البنك الدولي، 2021).

المطلب الثاني: التنمية الاقتصادية في الوطن العربي وأثر التكامل الاقتصادي في تعزيز القوة الناعمة

شهد الوطن العربي خلال العقود الأخيرة تحولات اقتصادية متسارعة، إلا أن هذه التحولات لم تفضِ إلى تحقيق تنمية اقتصادية شاملة ومتكاملة، وذلك نتيجة لاستمرار عدد من الاختلالات البنيوية التي تعوق مسار التكامل الاقتصادي العربي. فعلى الرغم من اتساع حجم السوق العربية، التي تقدر بمئات الملايين من السكان، (حوالي 436 مليون نسمة)، وامتلاكها موارد طبيعية وبشرية كبيرة، إلا أن مساهمتها في الاقتصاد العالمي لا تزال دون المستوى المأمول، حيث لم تتجاوز نسبة محدودة من الناتج العالمي الإجمالي وبحسب التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2021، بلغ الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية 2.43 تريليون دولار أمريكي عام 2020، إلا أن هذا الرقم لا يعكس بالضرورة تحقيق تنمية متوازنة، بل يظهر تفاوتاً واضحاً بين الدول النفطية وغير النفطية، فضلاً عن استمرار الاعتماد الكبير على الموارد الريعية (صندوق النقد العربي، 2021).

وفي هذا السياق، تبرز أهمية مفهوم «القوة الناعمة» بوصفه أحد الأدوات الحديثة في تعزيز مكانة الدول على الصعيد الدولي، حيث يشير هذا المفهوم، كما عرّفه المفكر الأمريكي جوزيف ناي (2004) في كتابه «القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية» إلى قدرة الدولة على التأثير في سلوك الدول الأخرى من خلال الجاذبية الثقافية والقيم السياسية والمؤسسات الفاعلة، بدلاً من الاعتماد على القوة العسكرية أو الاقتصادية الصلبة. ومن هذا المنطلق فإن القوة الناعمة لدولة ما أو لمجموعة متجانسة كالعالم العربي، ترتكز على ثلاثة موارد هي: ثقافته، وقيمه السياسية، وسياسته الخارجية، إضافة إلى التجارة والاقتصاد والاستثمار، والنفط والغاز العربي.

وعلى الدول العربية أن تستثمر في عناصر القوة الناعمة، مثل الثقافة والتعليم والإعلام، لتعزيز حضورها الدولي وتحقيق مصالحها الاستراتيجية.

وعليه، فإن تحقيق التنمية الاقتصادية في الدول العربية يتطلب تبني استراتيجيات شاملة تقوم على تنويع مصادر الدخل، وتعزيز التكامل الاقتصادي بين الدول العربية، إضافة إلى تطوير البنية التحتية وتحسين بيئة الاستثمار. كما ينبغي التركيز على تطوير رأس المال البشري، من خلال الاستثمار في التعليم والبحث العلمي، باعتبارهما ركيزتين أساسيتين لتحقيق التنمية المستدامة.

مجلة القرار للبحوث العلمية المحكّمة
مجلة شهرية علمية
العدد 32، المجلد II، السنة الثالثة | آب (أغسطس) 2026 | ربيع الأول 1448هـ
ISSN 3006-7294
مرخصة بموجب المشاع الإبداعي النسب 4.0 الدولية (CC BY 4.0)

إن تحقيق التكامل الاقتصادي العربي يُعد من المرتكزات الأساسية لتعزيز مكانة العالم العربي على الصعيدين الإقليمي والدولي، إذ من شأنه أن يحوّل الدول العربية إلى كتلة اقتصادية متماسكة تمتلك مقومات القوة والتأثير. ولا يقتصر أثر هذا التكامل على الجانب الاقتصادي فحسب، بل يمتد ليشمل الأبعاد السياسية والاستراتيجية، حيث يسهم في تكوين ما يُعرف بـ «القوة الناعمة» القادرة على التأثير في العلاقات الدولية من خلال أدوات غير تقليدية، كالقدرة الاقتصادية والجاذبية المؤسسية والثقافية (ناي، 2004).

وفي هذا السياق يؤكد المفكر الأمريكي (جوزيف ناي Nye) أن القوة الناعمة تشكل عنصراً حاسماً في تعزيز نفوذ الدول، وهو ما يمكن تحقيقه عربياً من خلال توحيد الجهود الاقتصادية وبناء سوق عربية مشتركة تعزز من القدرة التفاوضية للدول العربية في المحافل الدولية، وبالتالي، فإن التكامل الاقتصادي لا يُعد هدفاً تنموياً فحسب، بل يمثل أيضاً أداة لتحقيق الأمن القومي العربي بمفهومه الشامل (2004).

وعلى الرغم من التحسن النسبي الذي شهدته التجارة البينية العربية خلال السنوات الأخيرة، إلا أنه لا يزال دون المستوى المطلوب مقارنة بحجم التجارة الخارجية للدول العربية، الأمر الذي يعكس استمرار وجود عوائق هيكلية ومؤسسية تحول دون تحقيق التكامل المنشود (صندوق النقد العربي، 2021).

ومن هنا، تبرز أهمية تفعيل الاتفاقيات الاقتصادية العربية، وفي مقدمتها منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، التي تهدف إلى إزالة القيود الجمركية وغير الجمركية وتيسير انسياب السلع والخدمات بين الدول الأعضاء.

إن إقامة منطقة تجارة حرة عربية فعالة من شأنه أن ينعكس مباشرة لمكانة الدول العربية، حيث تسهم في توسيع الأسواق، وزيادة حجم الإنتاج، وتحفيز الاستثمارات المشتركة، فضلاً عن تعزيز التخصص الإنتاجي وفقاً للمزايا النسبية لكل دولة. كما أن توحيد الأسواق العربية سيؤدي إلى إطلاق مشاريع تنموية كبرى في القطاعات الصناعية والزراعية والخدمية، بما يعزز من القدرة التنافسية للاقتصادات العربية في مواجهة التحديات التي تؤطرها قواعد منظمة التجارة العالمية (منظمة التجارة العالمية، د.ت.).

إضافة إلى ذلك، فإن التكامل الاقتصادي العربي يُسهم في تعزيز الثقة بين المستثمرين المحليين والأجانب، من خلال توفير بيئة اقتصادية مستقرة وقابلة للتنبؤ، وهو ما يؤدي بدوره إلى زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. كما يمكن أن يسهم في تحسين كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية، وتقليل الازدواجية في المشاريع، وتعزيز التعاون في مجالات البحث العلمي والتكنولوجيا.

وبناءً عليه، فإن تحقيق التكامل الاقتصادي العربي يتطلب إرادة سياسية حقيقية، وإصلاحات مؤسسية عميقة، وتنسيقاً فعالاً بين السياسات الاقتصادية للدول العربية، إلى جانب إزالة العوائق التي تحول دون انسياب التجارة والاستثمار. كما يستدعي الأمر تعزيز دور المؤسسات العربية المشتركة، وفي مقدمتها ميثاق جامعة الدول العربية (States Arab of League)، في دعم جهود التكامل وتفعيل الاتفاقيات الاقتصادية العربية.

ELQarar®
Journal for Peer-Reviewed Scientific Research
Monthly scientific journal
Issue 32, Vol II, Year 3 | July 2026 | Rabi' al-Awwal 1448 AH
ISSN 7294-3006
Creative Commons Attribution 4.0 International License (CC BY 4.0)

المبحث الثاني: دور الدول العربية في الاقتصاد العالمي في ظل التحول الطاقوي

تؤدي الدول العربية، لا سيما المملكة العربية السعودية، دوراً محورياً في الاقتصاد العالمي، إذ تعد من أكبر الاقتصادات العربية وفاعلاً رئيسياً ضمن مجموعة العشرين (مجموعة العشرين، د.ت.)، وأكبر منتج ومُصدّر للنفط ودولة مهمة في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، وتلعب دوراً فاعلاً في حماية الدول العربية في مرحلة التنافس الدولي على العالم، ويمنح هذا الموقع الاستراتيجي الدول العربية القدرة على التأثير في مسارات الاقتصاد العالمي، والمساهمة في تحقيق الاستقرار في أسواق الطاقة العالمية.

إن تعزيز التكامل الاقتصادي العربي يُسهم في دعم القدرة التنافسية للدول العربية من خلال تصاعد حدة التنافس الدولي على الموارد والأسواق. وقد أكدت مخرجات قمة جدة أن تحقيق الأمن والتنمية يتطلب تنسيق السياسات الاقتصادية وتعزيز الشراكات الإقليمية والدولية، بما يضمن تحقيق مصالح الدول العربية في إطار النظام الاقتصادي العالمي.

غير أن التحولات الجارية نحو الاقتصاد الأخضر تفرض على الدول العربية تحديات جديدة، تتطلب تبني سياسات متوازنة تضمن الانتقال التدريجي نحو مصادر الطاقة النظيفة، دون الإضرار بمصالحها الاقتصادية. وفي هذا السياق، تؤكد تقارير الوكالة الدولية للطاقة أن تحقيق الحياد الكربوني بحلول عام 2050 أو ما قبله يتطلب استثمارات ضخمة في التقنيات النظيفة، إلى جانب تحسين كفاءة استخدام الطاقة (الوكالة الدولية للطاقة، 2022).

ومن هنا تبرز أهمية دور جامعة الدول العربية في تنسيق السياسات الطاقوية بين الدول الأعضاء، وتعزيز التعاون في مجالات الطاقة المتجددة، بما يسهم في تحقيق التنمية المستدامة.

وتمهيداً لهذا المبحث لا بد من تحديد المفهوم الحياد الكربوني وأبعاده الاقتصادية، فيُقصد بالحياد الكربوني تحقيق توازن بين كمية الانبعاثات الكربونية المنبعثة إلى الغلاف الجوي وتلك التي يتم امتصاصها أو تعويضها، بما يحد من الآثار السلبية للتغير المناخي. ولا يقتصر هذا المفهوم على البعد البيئي، بل يمتد ليشمل أبعاداً اقتصادية تتعلق بإعادة هيكلة القطاعات الإنتاجية وتعزيز الابتكار في مجالات الطاقة النظيفة.

وفي هذا السياق، تبنّت المملكة العربية السعودية نهجاً متوازناً يقوم على تحقيق الحياد الكربوني من خلال اتباع نموذج اقتصادي مستدام، ينسجم مع خططها التنموية الهادفة إلى تنويع القاعدة الاقتصادية، ودون الإضرار بمعدلات النمو أو استقرار سلاسل الإمداد (الوكالة الدولية للطاقة، 2022) وتقوم هذه الخطط على تطوير قطاعات متعددة في مجالات الطاقة، والتكنولوجيا، والزراعة، والطاقة المتجددة وتوسيع مصادر الدخل القومي بحيث لا تؤدي عملية التحول الاقتصادي إلى انخفاض الاستثمارات والإنتاج أو تباطؤ في الناتج المحلي الإجمالي، بحيث يكون التحول تدريجياً ومتوازناً، ويستمر الاستقرار في النمو أثناء عملية التنويع، وليس بعد الانتقال فقط. ويستمر تدفق السلع والخدمات من الإنتاج إلى التوزيع ثم الاستهلاك، ودون خلق أزمات في توفر المواد الأساسية أو تعطيل عملية الاستيراد وتصدير

مجلة القرار للبحوث العلمية المحكّمة
مجلة شهرية علمية
العدد 32، المجلد II، السنة الثالثة | آب (أغسطس) 2026 | ربيع الأول 1448هـ
ISSN 3006-7294
مرخصة بموجب المشاع الإبداعي النسب 4.0 الدولية (CC BY 4.0)

السلع مع الحفاظ على كفاءة النقل والإنتاج والتوزيع، فتحقق توسعاً في اقتصادها ليشمل قطاعات متعددة إضافة إلى القطاع الرئيسي وهو النفط، ولكن بطريقة تدريجية مستمرة بين الاستثمار في النمو الاقتصادي ولا تتعطل وتيرة التجارة والاستثمارات. ويستند هذا التوجه إلى تطوير تقنيات حديثة لمعالجة الانبعاثات الكربونية، في إطار شراكات دولية وإقليمية، بما يعزز من فاعلية المبادرات البيئية، مثل مبادرتي «السعودية الخضراء» و«الشرق الأوسط الأخضر»، اللتين تهدفان إلى تقليل الانبعاثات وتعزيز الاستدامة البيئية على المستويين المحلي والإقليمي (برنامج الأمم المتحدة للبيئة، 2021).

ومن جهة أخرى، تمثل مصادر الطاقة النظيفة أحد أبرز التحديات التي تواجه التكامل الاقتصادي العربي، لا سيما في ظل التنافس الدولي المتزايد على الموارد والتقنيات المرتبطة بها. إذ يفرض هذا الواقع ضرورة تنسيق الجهود العربية لتعزيز القدرات الإنتاجية والتكنولوجية في مجال الطاقة المتجددة، بما يدعم تحقيق التكامل الإقليمي ويعزز من القدرة التنافسية للدول العربية في الاقتصاد العالمي (البنك الدولي، 2022ب).

وعليه، فإن المبادرات البيئية الإقليمية لا تقتصر أهميتها على البعد البيئي فحسب، بل تمتد لتشمل أبعاداً اقتصادية واستراتيجية، حيث تسهم في دعم التكامل الاقتصادي العربي، وتمكين الدول العربية من مواجهة التحديات العالمية، وتعزيز قدرتها على التفاوض والمنافسة في ظل التحولات الجيوسياسية والاقتصادية المتسارعة (صندوق النقد العربي، 2022).

المطلب الأول: دور جامعة الدول العربية في مواجهة التحديات العالمية وتعزيز التكامل الاقتصادي وفق رؤية قمة جدة للأمن والتنمية

شهد النظام الدولي منذ نهاية الحرب الباردة تحولات عميقة أعادت تشكيل طبيعة العلاقات الدولية وأنماط التفاعل الاقتصادي والسياسي بين الدول، حيث أفرزت العولمة الاقتصادية والثورة الرقمية والتطورات التكنولوجية المتسارعة، بيئة دولية تتسم بارتفاع درجة الترابط المتشابك بين الاقتصادات الوطنية، الأمر الذي جعل التحديات التي تواجه الدول ذات طابع عابر للحدود، مثل الأزمات المالية العالمية، والتغير المناخي، والأوبئة، واضطرابات سلاسل الإمداد، وأزمات الغذاء، والطاقة فضلاً عن التوترات الجيو سياسية والصراعات الإقليمية. وقد أدى ذلك بدوره إلى تنامي أهمية المنظمات الإقليمية باعتبارها أدوات مؤسسية لتنسيق السياسات وتعزيز التعاون الجماعي لمواجهة هذه التحديات وتحقيق الأمن والاستقرار والتنمية المستدامة (الأمم المتحدة، 1945).

وفي هذا السياق، تبرز جامعة الدول العربية بوصفها الإطار المؤسسي الرئيسي للعمل العربي المشترك، إذ تأسست بموجب ميثاق جامعة الدول العربية الموقّع في القاهرة في 22 آذار عام 1945م بهدف توثيق الصلات بين الدول العربية وتنسيق سياساتها وصيانة استقلالها وسيادتها، والعمل على تحقيق التعاون في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمنية (جامعة الدول العربية، 1945).

وقد مثل إنشاء الجامعة خطوة تاريخية نحو بناء نظام إقليمي عربي يسعى إلى توحيد الجهود العربية وتعزيز المصالح المشتركة في مواجهة المتغيرات الدولية.

ELQarar®
Journal for Peer-Reviewed Scientific Research
Monthly scientific journal
Issue 32, Vol II, Year 3 | July 2026 | Rabi' al-Awwal 1448 AH
ISSN 7294-3006
Creative Commons Attribution 4.0 International License (CC BY 4.0)

ومنذ تأسيسها، أولت الجامعة اهتماماً خاصاً بقضية التكامل الاقتصادي العربي، إدراكاً منها لأهمية البعد الاقتصادي في تعزيز القوة الجيوسياسية العربية. وقد تُرجم هذا الاهتمام في إنشاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وإبرام معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي لعام 1950م، ثم اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية لعام 1957م، إضافة إلى إطلاق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التي دخلت حيز التنفيذ عام 1998م، بوصفها إحدى أهم الآليات الرامية إلى تحرير التجارة البينية العربية وتعزيز الاندماج الاقتصادي بين الدول الأعضاء (جامعة الدول العربية، 1950، 1997؛ مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، 1957).

إلا أن مسيرة التكامل الاقتصادي العربي لم تحقق الأهداف المرجوة بالصورة التي خُطط لها، وذلك نتيجة لجملة من المعوقات السياسية والقانونية والمؤسسية، من أبرزها تباين المصالح الوطنية، وضعف آليات تنفيذ القرارات العربية، وعدم تمتع معظم قرارات الجامعة بصفة الإلزام الكامل، فضلاً عن الأزمات الإقليمية والنزاعات العربية البينية التي انعكست سلباً على فاعلية العمل العربي المشترك (العبدالله، 1983).

إن محدودية التكامل الاقتصادي العربي تعود بدرجة كبيرة إلى غياب الإرادة السياسية الموحدة، وضعف التنسيق بين السياسات الاقتصادية الوطنية للدول العربية (إدريس، 2011).

ومع تصاعد التحديات العالمية خلال العقدين الأخيرين، لا سيما بعد جائحة كوفيد-19، والأزمة الروسية الأوكرانية، والحرب الإيرانية الإيرانية، وارتفاع معدلات التضخم العالمية، وتفاقم مشكلات الأمن الغذائي، والطاقة، أصبحت الحاجة أكثر إلحاحاً إلى تطوير منظومة العمل العربي المشترك، وبناء نموذج عربي أكثر تكاملاً ومرونة. فالأمن الاقتصادي العربي لم يعد يقتصر على زيادة معدلات النمو أو توسيع حجم التجارة البينية، بل أصبح مرتبطاً بقدرة الدول العربية على تحقيق الاكتفاء الذاتي في المجالات الحيوية، وتعزيز سلاسل القيمة العربية، وتطوير البنية التحتية المشتركة، والاستفادة من التحول الرقمي والاقتصاد الأخضر (شقير، 1986).

وفي هذا الإطار، جاءت قمة جدة للأمن والتنمية التي انعقدت في المملكة العربية السعودية بتاريخ 16 تموز 2022م، لتؤكد أهمية الربط بين الأمن والتنمية باعتبارهما ركيزتين متلازمتين للاستقرار الإقليمي. وقد شدد البيان الختامي للقمة على ضرورة تعزيز التعاون الاقتصادي والاستثماري، ودعم الأمن الغذائي وأمن الطاقة، وتشجيع الابتكار والتحول الرقمي، وبناء شراكات إقليمية ودولية قائمة على المصالح المشتركة، بما يعزز قدرة الدول العربية على مواجهة الأزمات والتحديات العالمية (وزارة الخارجية السعودية، 2022).

كما أبرزت القمة أهمية تطوير مؤسسات العمل العربي المشترك، وفي مقدمتها جامعة الدول العربية، بما يمكنها من أداء دور أكثر فاعلية في تنسيق السياسات الاقتصادية العربية، ومتابعة تنفيذ المبادرات المشتركة، وتعزيز التعاون في مجالات التنمية المستدامة والتكنولوجيا والاستثمار والطاقة المتجددة. ويعكس ذلك إدراكاً متزايداً لدى الدول العربية بأن التحديات العالمية الراهنة لا يمكن التعامل معها بصورة منفردة، وإنما تتطلب إطاراً مؤسسياً عربياً أكثر كفاءة ومرونة.

مجلة القرار للبحوث العلمية المحكّمة
مجلة شهرية علمية
العدد 32، المجلد II، السنة الثالثة | آب (أغسطس) 2026 | ربيع الأول 1448هـ
ISSN 3006-7294
مرخصة بموجب المشاع الإبداعي النسب 4.0 الدولية (CC BY 4.0)

وانطلاقاً من ذلك، تكتسب دراسة دور جامعة الدول العربية في مواجهة التحديات العالمية وتعزيز التكامل الاقتصادي وفق رؤية قمة جدة للأمن والتنمية أهمية علمية وعملية مزدوجة؛ فمن الناحية العلمية، تسهم الدراسة في تحليل التطور المؤسسي والقانوني للجامعة ومدى قدرتها على التكيف مع المتغيرات الدولية المعاصرة. ومن الناحية العملية، تسعى إلى تقييم فاعلية الآليات الاقتصادية العربية المشتركة، وبيان مدى إمكانية توظيف مخرجات قمة جدة لتعزيز مسار التكامل الاقتصادي العربي، وتحقيق الأمن الاقتصادي والتنمية المستدامة.

كما تهدف الدراسة إلى الكشف عن أبرز التحديات التي تحد من فاعلية جامعة الدول العربية، سواء كانت تحديات قانونية تتعلق بطبيعة القرارات وآليات إلزاميتها، أم تحديات مؤسسية مرتبطة بهيكل الجامعة وآليات اتخاذ القرار، أم تحديات سياسية واقتصادية ناجمة عن اختلاف أولويات الدول الأعضاء وتفاوت مستويات التنمية بينها، مع بيان أثر هذه التحديات في مسيرة التكامل الاقتصادي العربي.

وتنتهي الدراسة إلى أن تعزيز دور جامعة الدول العربية في مواجهة التحديات العالمية يتطلب إجراء إصلاحات مؤسسية وقانونية شاملة، وتطوير آليات اتخاذ القرار وتنفيذه وتفعيل دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وربط مخرجات القمم العربية بخطط تنفيذية واضحة ومؤشرات قياس محددة، بما ينسجم مع رؤية قمة جدة للأمن والتنمية، ويسهم في بناء نظام عربي أكثر قدرة على تحقيق الأمن والاستقرار والازدهار الاقتصادي في ظل التحولات العالمية المتسارعة (عبد الفتاح، 2005).

المطلب الثاني: التحديات الدولية المعاصرة وانعكاساتها على العمل العربي المشترك في ظل صعود التكتلات الاقتصادية الكبرى.

أصبحت البيئة الدولية خلال العقود الأخيرة أكثر تعقيداً نتيجة التحولات المتسارعة في بنية النظام الدولي، وما صاحبها من بروز تكتلات اقتصادية كبرى أعادت تشكيل موازين القوة العالمية، مثل الاتحاد الأوروبي، واتفاقية الولايات المتحدة المكسيك وكندا (USMCA)، ورابطة دول جنوب شرق آسيا (ASEAN)، ومجموعة البريكس (BRICS)، والشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة (RCEP). وقد فرض هذا الواقع تحديات غير مسبوقة على الدول العربية، التي باتت مطالبة بإعادة تقييم آليات العمل العربي المشترك بما يضمن تعزيز قدرتها على مواجهة التحولات الاقتصادية والسياسية الدولية وتحقيق قدر أكبر من التكامل العربي (أحمد، 2010).

وتتمثل أبرز التحديات الدولية المعاصرة في تصاعد المنافسة الاقتصادية بين القوى الكبرى، وتنامي النزعة الحمائية التجارية، وتزايد الاعتماد على الابتكار الرقمي والذكاء الاصطناعي، فضلاً عن الأزمات المالية العالمية، واضطرابات سلاسل الإمداد، والتغيرات المناخية، وأزمات الطاقة والغذاء، إضافة إلى تداعيات النزاعات المسلحة والإرهاب والجريمة عابرة الحدود. وقد أثرت هذه المتغيرات بصورة مباشرة في الاقتصادات العربية، التي ما زال معظمها يعتمد على تصدير المواد الأولية، ولا سيما النفط والغاز، مع محدودية التنويع الاقتصادي وضعف التكامل الإنتاجي بين الدول العربية (إدريس، 2018).

ويُعد صعود التكتلات الاقتصادية الكبرى أحد أبرز ملامح النظام الاقتصادي الدولي الجديد، إذ أصبحت هذه التكتلات تستحوذ على الجزء الأكبر من التجارة العالمية والاستثمارات الأجنبية المباشرة،

ELQarar®
Journal for Peer-Reviewed Scientific Research
Monthly scientific journal
Issue 32, Vol II, Year 3 | July 2026 | Rabi' al-Awwal 1448 AH
ISSN 7294-3006
Creative Commons Attribution 4.0 International License (CC BY 4.0)

كما تمتلك قدرة كبيرة على وضع القواعد المنظمة للتجارة والاستثمار والتكنولوجيا. وفي المقابل، لا تزال المنطقة العربية تعاني ضعفاً من مستوى التكامل الاقتصادي، وعلى الرغم من انشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى عام 1997م، وإطلاق العديد من المبادرات الهادفة إلى إقامة السوق العربية المشتركة، إلا أن النتائج العملية بقيت محدودة بسبب استمرار القيود الجمركية وغير الجمركية، وتباين السياسات الاقتصادية، وضعف الإرادة السياسية لدى بعض الدول الأعضاء (عبد الفتاح، 2016).

وقد انعكس هذا الواقع على فاعلية جامعة الدول العربية باعتبارها الإطار المؤسسي الرئيسي للعمل العربي المشترك، حيث واجهت الجامعة صعوبات كبيرة في بلورة سياسات اقتصادية موحدة تستجيب للتحولات الدولية، كما أسهمت الانقسامات السياسية العربية، واختلاف أولويات الدول الأعضاء، وتزايد الاعتماد على الشراكات الثنائية مع القوى الدولية، في إضعاف قدرة الجامعة على صياغة موقف عربي موحد تجاه القضايا الاقتصادية العالمية (دينان، 2018).

ومن أبرز انعكاسات صعود التكتلات الاقتصادية الكبرى تراجع القدرة التفاوضية للدول العربية بصورة منفردة داخل منظمة التجارة العالمية والمؤسسات الاقتصادية الدولية، في حين تتمتع التكتلات الاقتصادية الأخرى بقوة تفاوضية عالية تمكّنها من حماية مصالحها الاقتصادية. كما أدى توسيع الاتفاقيات التجارية الإقليمية إلى تحويل جزء من حركة التجارة والاستثمارات بعيداً عن الدول العربية، الأمر الذي يتطلب تعزيز الاندماج الاقتصادي العربي بوصفه خياراً استراتيجياً وليس مجرد مشروع سياسي (شقير، 1986).

وعلى الصعيد الاقتصادي، كشفت الأزمات الدولية المتلاحقة، لا سيما جائحة كورونا كوفيد-19 والحرب الروسية الأوكرانية، والأميركية الإيرانية هشاشة الاقتصادات العربية وارتفاع درجة اعتمادها على الأسواق الخارجية في الغذاء والدواء والتكنولوجيا، الأمر الذي أبرز أهمية تحقيق الأمن الغذائي العربي، وتطوير سلاسل الإمداد والإنتاج العربية المشتركة، وتعزيز الاستثمار في القطاعات الصناعية والزراعية والتكنولوجية، بما يحد من التبعية الاقتصادية للخارج (عبد الفتاح، 2016).

كما فرضت الثورة الصناعية الرابعة (وهي مرحلة جديدة من التطور الصناعي والتكنولوجي تقوم على دمج التقنيات الرقمية والفيزيائية والبيولوجية في مختلف مجالات الحياة والإنتاج، مما يؤدي إلى إحداث تغييرات جذرية في الاقتصاد والصناعة والإدارة وسوق العمل. وقد صاغ هذا المفهوم كلاوس شواب (Schwab Klaus) (2016) ، مؤسس المنتدى الاقتصادي العالمي، في كتابه «الثورة الصناعية الرابعة» الصادر عام 2016م) وتختلف عن الثورات الصناعية السابقة في أنها لا تقتصر على تطوير الآلات أو وسائل الإنتاج، بل تعتمد على التفاعل بين الأنظمة الرقمية والذكية، مما يجعل العمليات الصناعية والإدارية أكثر سرعة وكفاءة ومرونة. وأن أثرها على الدول العربية تتمثل في:

- تطوير التعليم والتدريب لإعداد كوادر قادرة على التعامل مع التقنيات الحديثة.
- زيادة الحاجة إلى التحول الرقمي في المؤسسات الحكومية والاقتصادية.
- تعزيز الابتكار وريادة الأعمال.
- تحسين الإنتاجية وزيادة القدرة التنافسية للاقتصادات العربية.

وفي المقابل، تفرض تحديات مثل ارتفاع معدلات البطالة في بعض المهن التقليدية، واتساع الفجوة

العدد 32، المجلد II، السنة الثالثة | آب (أغسطس) 2026 | ربيع الأول 1448هـ
ISSN 3006-7294
مرخصة بموجب المشاع الإبداعي النسب 4.0 الدولية (CC BY 4.0)

الرقمية، والحاجة إلى تشريعات تنظّم استخدام التقنيات الحديثة تحدياً جديداً يتمثل في التحول الرقمي والاقتصاد المصرفي، حيث أصبحت القدرة التنافسية للدول تقاس بمدى امتلاكها للتكنولوجيا والابتكار ورأس المال البشري المؤهل. وفي هذا السياق، يحتاج العمل العربي المشترك إلى تبني استراتيجية عربية موحدة للتحول الرقمي، وتعزيز التعاون في مجالات الذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني والابتكار الرقمي، بما يتيح للدول العربية الاندماج بصورة أكثر فاعلية في الاقتصاد العالمي (دينان، 2018).

وفي المقابل، تتيح التحولات الدولية فرصاً مهمة للدول العربية إذا ما أحسن استثمارها، إذ تمتلك المنطقة العربية موقعاً جغرافياً استراتيجياً، وموارد طبيعية ضخمة، وصناديق سيادية تعد من الأكبر عالمياً، إضافة إلى سوق استهلاكية واسعة. ويمكن لهذه المقومات أن تشكل أساساً لبناء تكتل اقتصادي عربي أكثر قدرة على المنافسة، شريطة استكمال متطلبات التكامل الاقتصادي، وتحرير التجارة البينية، وتوحيد التشريعات الاقتصادية، وتحسين بيئة الاستثمار، وتطوير البنية التحتية للنقل والطاقة والاتصالات (شقير، 1986).

ومن هذا المنطلق، أكدت قمة جدة للأمن والتنمية (2022) أهمية تعزيز التعاون العربي في مواجهة التحديات العالمية، والعمل على تحقيق التنمية المستدامة، ودعم الأمن الغذائي وأمن الطاقة، وتوسيع مجالات التعاون الاستثماري والاقتصادي، بما يعزز مكانة الدول العربية في النظام الاقتصادي الدولي المتغير (جامعة الدول العربية، 2022).

وخلاصة القول، فإن التحديات الدولية المعاصرة وصعود التكتلات الاقتصادية الكبرى يفرضان على الدول العربية إعادة بناء منظومة العمل العربي المشترك على أسس أكثر واقعية وفاعلية، تقوم على تعميق التكامل الاقتصادي، وتطوير المؤسسات العربية المشتركة، وتعزيز التنسيق السياسي والاقتصادي، بما يمكّن الدول العربية من الانتقال من موقع التأثر بالتحولات الدولية إلى موقع التأثير فيها، وبما يحقق التنمية الشاملة وحماية المصالح العربية في ظل بيئة دولية تتسم بالمنافسة الشديدة والتكتلات الاقتصادية العملاقة (جامعة الدول العربية، 1945، 1997).

ELQarar®
Journal for Peer-Reviewed Scientific Research
Monthly scientific journal
Issue 32, Vol II, Year 3 | July 2026 | Rabʿ al-Awwal 1448 AH
ISSN 7294-3006
Creative Commons Attribution 4.0 International License (CC BY 4.0)

الخاتمة

يتضح من مجمل ما سبق أن التحول نحو الاقتصاد الأخضر لم يعد خياراً تنموياً ثانوياً، بل أصبح توجهاً استراتيجياً تفرضه التحولات الاقتصادية والبيئية المتسارعة، ولا سيما في ظل تنامي الضغوط المرتبطة بتغير المناخ واستنزاف الموارد الطبيعية. ومن ثم، فإن انخراط الدول العربية في هذا المسار يقتضي الانتقال من المبادرات المنفردة إلى رؤية عربية متكاملة تقوم على التنسيق المؤسسي وتوحيد السياسات وتطوير الأطر التشريعية والاقتصادية الداعمة للتحول الأخضر.

وتبرز الطاقة المتجددة بوصفها أحد أهم المداخل لتحقيق هذا التحول، نظراً لما تمتلكه الدول العربية من إمكانات كبيرة في مجالات الطاقة الشمسية والرياح وغيرها من مصادر الطاقة النظيفة. غير أن الاستفادة الفعلية من هذه الإمكانات تتطلب توفير بيئة استثمارية وتشريعية مستقرة، وتطوير البنية التحتية، وتعزيز البحث العلمي ونقل التكنولوجيا، بما يسمح بتحويل الموارد المتاحة إلى قيمة اقتصادية وتنموية مستدامة.

كما أن التحول نحو الاقتصاد الأخضر يمكن أن يشكل رافعة لتعزيز التكامل الاقتصادي العربي، من خلال إقامة مشروعات عربية مشتركة في الطاقة النظيفة، وتطوير شبكات الربط الكهربائي، وتشجيع التجارة والاستثمار في المنتجات والتقنيات الخضراء، فضلاً عن خلق فرص عمل جديدة في القطاعات المرتبطة بالاقتصاد الأخضر.

وعليه، فإن نجاح الدول العربية في توظيف التحول الأخضر لتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز مكانتها في الاقتصاد العالمي يتطلب استراتيجية عربية موحدة تتجاوز محدودية المبادرات الوطنية المنفردة، وتستند إلى تكامل الطاقات والموارد والخبرات العربية، مع الانفتاح المدروس على الاستثمارات والتكنولوجيا الدولية. وبذلك يمكن للاقتصاد الأخضر أن يتحول من مجرد استجابة للتحديات البيئية إلى أداة لتعميق التكامل الاقتصادي العربي، وتنويع مصادر الدخل، وتعزيز القدرة التنافسية العربية على المستوى الدولي.

التوصيات:

في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة، تبرز ضرورة تعزيز التكامل الاقتصادي العربي باعتباره خيارًا استراتيجيًا لمواجهة التحولات الاقتصادية والمناخية العالمية، وذلك من خلال تطوير الأطر المؤسسية والتشريعية للعمل العربي المشترك، وتفعيل الاتفاقيات الاقتصادية القائمة، وتحويل القرارات العربية إلى برامج تنفيذية قابلة للمتابعة والتقييم. كما تقتضي المرحلة الراهنة تعزيز التجارة والاستثمارات العربية البينية، وبناء سلاسل قيمة إقليمية تسهم في دعم الأمن الاقتصادي والغذائي والطاقوي وتقليل الاعتماد على الأسواق الخارجية. وفي ظل التحول الطاقوي العالمي، ينبغي تعزيز التعاون العربي في مجالات الطاقة المتجددة والاقتصاد الأخضر ونقل التكنولوجيا، مع توجيه الاستثمارات نحو تنويع الاقتصادات وتطوير البنية التحتية ودعم البحث العلمي والابتكار. ومن شأن تبني رؤية عربية مشتركة تجمع بين التكامل الاقتصادي والتنمية المستدامة أن يعزز القدرة التنافسية للدول العربية ومكانتها وتأثيرها في الاقتصاد العالمي.

مجلة القرار للبحوث العلمية المحكّمة
مجلة شهرية علمية
العدد 32، المجلد II، السنة الثالثة | آب (أغسطس) 2026 | ربيع الأول 1448هـ
ISSN 3006-7294
مرخصة بموجب المشاع الإبداعي النسب 4.0 الدولية (CC BY 4.0)

بيان تضارب المصالح والتمويل

نموذج البيان

في حال عدم وجود تضارب مصالح

يُصرّح المؤلف بعدم وجود أي تضارب مصالح يتعلق بنشر هذا البحث.

نموذج البيان

في حال عدم وجود تمويل

يُصرّح المؤلف أنّ هذه الدراسة لم تحصل على أي دعم مالي أو منحة من أي جهة عامة أو خاصة أو غير ربحية.

ELQarar®
Journal for Peer-Reviewed Scientific Research
Monthly scientific journal
Issue 32, Vol II, Year 3 | July 2026 | Rabi' al-Awwal 1448 AH
ISSN 7294-3006
Creative Commons Attribution 4.0 International License (CC BY 4.0)

قائمة المراجع

1. اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ. (2015). اتفاق باريس للمناخ.
2. أحمد، أحمد يوسف. (2010). النظام العربي: قضايا الواقع وآفاق المستقبل. مركز دراسات الوحدة العربية.
3. إدريس، محمد السيد. (2011). النظام العربي وتحولات البيئة الإقليمية. مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.
4. إدريس، محمد السيد. (2018). النظام الإقليمي العربي بين التحولات الدولية والتحديات الإقليمية. مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.
5. الاتحاد الأوروبي. (2018). تجارب التكامل الإقليمي: دروس مستفادة.
6. الأمم المتحدة. (1945). ميثاق الأمم المتحدة.
7. الأمم المتحدة. (2021a). تقرير التنمية المستدامة.
8. الأمم المتحدة. (2021b). تقرير التنمية المستدامة وتغيّر المناخ.
9. البنك الدولي. (2020). التكامل الاقتصادي الإقليمي.
10. البنك الدولي. (2021). التنمية الاقتصادية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.
11. البنك الدولي. (2022a). تقرير البنك الدولي.
12. البنك الدولي. (2022b). تقرير التنمية العالمية: الطاقة والتحول الاقتصادي.
13. العبدالله، سامي. (1983). جامعة الدول العربية: الواقع والطموح. مركز دراسات الوحدة العربية.
14. الوكالة الدولية للطاقة. (2022). تقرير آفاق الطاقة العالمية.
15. بالاسا، بيلا. (1961). نظرية التكامل الاقتصادي. ريتشارد دي. إروين.
16. برنامج الأمم المتحدة للبيئة. (2021). تقرير فجوة الانبعاثات.
17. جامعة الدول العربية. (1945). ميثاق جامعة الدول العربية.
18. جامعة الدول العربية. (1950). معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي.
19. جامعة الدول العربية. (1997). اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية.
20. جامعة الدول العربية. (2021). تقرير التكامل الاقتصادي العربي.
21. جامعة الدول العربية. (2022). بيان قمة جدة للأمن والتنمية.
22. دينان، ديزموند. (2018). إعادة صياغة أوروبا: تاريخ الاتحاد الأوروبي. مركز دراسات الوحدة العربية.
23. شقير، محمد لبيب. (1986). الوحدة الاقتصادية العربية: تجاربها وتوقعاتها (الجزء الأول). مركز دراسات الوحدة العربية.

العدد 32، المجلد II، السنة الثالثة | آب (أغسطس) 2026 | ربيع الأول 1448هـ
ISSN 3006-7294
مرخصة بموجب المشاع الإبداعي النسب 4.0 الدولية (CC BY 4.0)

24. شواب، كلاوس. (2016). الثورة الصناعية الرابعة (ترجمة مركز الثورة الصناعية الرابعة). المنتدى الاقتصادي العالمي.
25. صندوق النقد الدولي. (2021). الاستقرار الاقتصادي والتكتلات الإقليمية.
26. صندوق النقد العربي. (2021). التقرير الاقتصادي العربي الموحد.
27. صندوق النقد العربي. (2022). التكامل الاقتصادي العربي وآفاق التنمية المستدامة.
28. عبد الفتاح، عبد الله. (2005). جامعة الدول العربية: دراسة في التطور التاريخي والمؤسسي. دار النهضة العربية.
29. عبد الفتاح، عبد الله. (2016). التكامل الاقتصادي العربي: الواقع والتحديات. دار النهضة العربية.
30. قمة جدة للأمن والتنمية. (2022). البيان الختامي لقمة جدة للأمن والتنمية.
31. كروغمان، بول ر.، وأوبستفيلد، موريس، وميليتز، مارك ج. (2018). الاقتصاد الدولي: النظرية والسياسة (الطبعة العالمية الحادية عشرة). بيرسون.
32. مجلس الوحدة الاقتصادية العربية. (1957). اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية.
33. مجموعة العشرين. (د.ت.). منتدى دولي يضم أكبر الاقتصادات في العالم.
34. منظمة الأغذية والزراعة. (2020). إحصاءات الموارد الزراعية في الدول العربية.
35. منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول. (2020). التقرير الإحصائي السنوي للطاقة.
36. منظمة التجارة العالمية. (2022a). التجارة الدولية والتنمية المستدامة.
37. منظمة التجارة العالمية. (2022b). التجارة الدولية وأثرها على العلاقات الدولية.
38. منظمة التجارة العالمية. (د.ت.). تقارير منظمة التجارة العالمية.
39. منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. (2019). آفاق التعاون الاقتصادي الدولي.
40. ناي، جوزيف س. (2004). القوة الناعمة: وسيلة النجاح في السياسة الدولية. PublicAffairs.
41. هيلد، ديفيد، وماكغرو، أنتوني. (2007). العولمة: مناهج ونقاشات (الطبعة الثانية). بوليتي برس.
42. وزارة الخارجية السعودية. (2022، 16 تموز). البيان الختامي لقمة جدة للأمن والتنمية.

Issue 32, Vol II, Year 3 | July 2026 | Rabī' al-Awwal 1448 AH
ISSN 7294-3006
Creative Commons Attribution 4.0 International License (CC BY 4.0)

References (Romanized)

1. ‘Abd al-Fattāḥ, ‘A. (2005). Jāmi‘at al-Duwal al-‘Arabīyah: dirāsah fī al-taṭawwur al-tārīkhī wa-al-mu’assasī [The League of Arab States: A study of its historical and institutional development]. Dār al-Nahḍah al-‘Arabīyah.
2. ‘Abd al-Fattāḥ, ‘A. (2016). al-Takāmul al-iqtiṣādī al-‘Arabī: al-wāqi‘ wa-al-taḥaddiyāt [Arab economic integration: Reality and challenges]. Dār al-Nahḍah al-‘Arabīyah.
3. Aḥmad, A. Y. (2010). al-Niẓām al-‘Arabī: qaḍāyā al-wāqi‘ wa-āfāq al-mustaqbal [The Arab system: Current issues and future prospects]. Markaz Dirāsāt al-Waḥdah al-‘Arabīyah.
4. al-‘Abdallāh, S. (1983). Jāmi‘at al-Duwal al-‘Arabīyah: al-wāqi‘ wa-al-ṭumūḥ [The League of Arab States: Reality and ambition]. Markaz Dirāsāt al-Waḥdah al-‘Arabīyah.
5. Arab Monetary Fund. (2021). al-Taqrīr al-iqtiṣādī al-‘Arabī al-muwaḥḥad [Joint Arab economic report]. Arab Monetary Fund.
6. Arab Monetary Fund. (2022). al-Takāmul al-iqtiṣādī al-‘Arabī wa-āfāq al-tanmiyah al-mustadāmah [Arab economic integration and prospects for sustainable development]. Arab Monetary Fund.
7. Balassa, B. (1961). Naẓarīyat al-takāmul al-iqtiṣādī [The theory of economic integration]. Richard D. Irwin.
8. Council of Arab Economic Unity. (1957). Ittifāqīyat al-waḥdah al-iqtiṣādīyah al-‘Arabīyah [Agreement on Arab Economic Unity]. Council of Arab Economic Unity.
9. Dinan, D. (2018). I‘ādat ṣiyāghat Ūrūbbā: tārīkh al-Ittiḥād al-Ūrūbbī [Recasting Europe: A history of the European Union]. Markaz Dirāsāt al-Waḥdah al-‘Arabīyah.
10. European Union. (2018). Tajārib al-takāmul al-iqlīmī: durūs mustafādah [Regional integration experiences: Lessons learned]. European Union.
11. Food and Agriculture Organization of the United Nations. (2020). Iḥṣā’āt al-mawārid al-zirā‘īyah fī al-duwal al-‘Arabīyah [Agricultural resource statistics in the Arab countries]. Food and Agriculture Organization of the United Nations.
12. Group of Twenty (G20). (n.d.). Muntadā duwalī yaḍumm akbar al-iqtiṣādāt fī al-‘ālam [An international forum comprising the world’s largest economies]. Group of Twenty (G20).
13. Held, D., & McGrew, A. (2007). al-‘Awlamah: manāhij wa-niqāshāt (al-ṭab‘ah al-thāniyah) [Globalization: Approaches and debates (2nd ed.)]. Polity Press.
14. Idrīs, M. al-S. (2011). al-Niẓām al-‘Arabī wa-taḥawwulāt al-bī’ah al-iqlīmīyah [The Arab system and transformations in the regional environment]. Markaz al-Ahrām lil-Dirāsāt al-Siyāsīyah wa-al-Istirātījīyah.

العدد 32، المجلد II، السنة الثالثة | آب (أغسطس) 2026 | ربيع الأول 1448هـ
ISSN 3006-7294
مرخصة بموجب المشاع الإبداعي النسب 4.0 الدولية (CC BY 4.0)

15. Idrīs, M. al-S. (2018). al-Niẓām al-iqlīmī al-ʻArabī bayna al-taḥawwulāt al-duwalīyah wa-al-taḥaddiyāt al-iqlīmīyah [The Arab regional system between international transformations and regional challenges]. Markaz al-Ahrām lil-Dirāsāt al-Siyāsīyah wa-al-Istirātījīyah.
16. International Energy Agency. (2022). Taqrīr āfāq al-ṭāqah al-ʻālamīyah [World energy outlook report]. International Energy Agency.
17. International Monetary Fund. (2021). al-Istiqrār al-iqtiṣādī wa-al-takattulāt al-iqlīmīyah [Economic stability and regional blocs]. International Monetary Fund.
18. Jeddah Security and Development Summit. (2022). Qimmat Jiddah lil-amn wa-al-tanmiyah [Jeddah Summit for Security and Development]. Jeddah.
19. Krugman, P. R., Obstfeld, M., & Melitz, M. J. (2018). al-Iqtiṣād al-duwalī: al-naẓarīyah wa-al-siyāsah (al-ṭabʻah al-ʻālamīyah al-ḥādīyah ʻashrah) [International economics: Theory and policy (11th global ed.)]. Pearson.
20. League of Arab States. (1945). Mīthāq Jāmiʻat al-Duwal al-ʻArabīyah [Charter of the League of Arab States]. League of Arab States.
21. League of Arab States. (1950). Muʻāhadat al-difāʻ al-mushtarak wa-al-taʻāwun al-iqtiṣādī [Treaty of Joint Defence and Economic Co-operation]. League of Arab States.
22. League of Arab States. (1997). Ittifāqīyat taysīr wa-tanmiyat al-tabādul al-tijārī bayna al-duwal al-ʻArabīyah [Agreement to Facilitate and Develop Trade among Arab States]. League of Arab States.
23. League of Arab States. (2021). Taqrīr al-takāmul al-iqtiṣādī al-ʻArabī [Report on Arab economic integration]. League of Arab States.
24. League of Arab States. (2022). Bayān Qimmat Jiddah lil-amn wa-al-tanmiyah [Statement of the Jeddah Security and Development Summit]. League of Arab States.
25. Ministry of Foreign Affairs, Kingdom of Saudi Arabia. (2022, July 16). al-Bayān al-khitāmī li-Qimmat Jiddah lil-amn wa-al-tanmiyah [Final communiqué of the Jeddah Security and Development Summit]. Ministry of Foreign Affairs, Kingdom of Saudi Arabia.
26. Nye, J. S. (2004). Soft power: The means to success in world politics. PublicAffairs.
27. Organisation for Economic Co-operation and Development. (2019). Āfāq al-taʻāwun al-iqtiṣādī al-duwalī [Prospects for international economic cooperation]. Organisation for Economic Co-operation and Development.
28. Organization of Arab Petroleum Exporting Countries. (2020). al-Taqrīr al-iḥṣāʾī al-sanawī lil-ṭāqah [Annual statistical report on energy]. Organization of Arab Petroleum Exporting Countries.
29. Schwab, K. (2016). al-Thawrah al-ṣināʻīyah al-rābiʻah [The fourth industrial revolution]. World Economic Forum.

Issue 32, Vol II, Year 3 | July 2026 | Rabī' al-Awwal 1448 AH
ISSN 7294-3006
Creative Commons Attribution 4.0 International License (CC BY 4.0)

30. Shuqayr, M. L. (1986). al-Waḥdah al-iqtiṣādīyah al-'Arabīyah: tajāribuhā wa-tawaqqu'ātuhā (al-juz' al-awwal) [Arab economic unity: Its experiences and prospects (Vol. 1)]. Markaz Dirāsāt al-Waḥdah al-'Arabīyah.
31. United Nations Environment Programme. (2021). Taqrīr fujwat al-inbi'āthāt [Emissions gap report]. United Nations Environment Programme.
32. United Nations Framework Convention on Climate Change. (2015). Ittifāqīyat Bārīs lil-manākh ḍimna Ittifāqīyat al-Umam al-Muttaḥidah al-iṭārīyah bi-sha'n taghayyur al-manākh [Paris Agreement under the United Nations Framework Convention on Climate Change]. Paris, France.
33. United Nations. (1945). Mīthāq al-Umam al-Muttaḥidah [Charter of the United Nations].
34. United Nations. (2021a). Taqrīr al-tanmiyah al-mustadāmah [Sustainable development report]. United Nations.
35. United Nations. (2021b). Taqrīr al-tanmiyah al-mustadāmah wa-taghyīr al-manākh [Report on sustainable development and climate change]. United Nations.
36. World Bank. (2020). al-Takāmul al-iqtiṣādī al-iqlīmī [Regional economic integration]. World Bank.
37. World Bank. (2021). al-Tanmiyah al-iqtiṣādīyah fī al-Sharq al-Awsaṭ wa-Shamāl Afrīqiyā [Economic development in the Middle East and North Africa]. World Bank.
38. World Bank. (2022a). Taqrīr al-Bank al-Duwalī [World Bank report]. World Bank.
39. World Bank. (2022b). Taqrīr al-tanmiyah al-'ālamīyah: al-ṭāqah wa-al-taḥawwul al-iqtiṣādī [World development report: Energy and economic transition]. World Bank.
40. World Trade Organization. (2022a). al-Tijārah al-duwalīyah wa-al-tanmiyah al-mustadāmah [International trade and sustainable development]. World Trade Organization.
41. World Trade Organization. (2022b). al-Tijārah al-duwalīyah wa-atharuhā 'alā al-'alāqāt al-duwalīyah [International trade and its impact on international relations]. World Trade Organization.
42. World Trade Organization. (n.d.). Taqārīr Munaẓẓamat al-Tijārah al-'Ālamīyah [World Trade Organization reports]. World Trade Organization.